

أثر وتداعيات انخفاض أسعار النفط على إبرام الصفقات العمومية بولاية أدرار (بناء على معطيات الرقابة المالية للفترة 2012 و 2016)

The impact and implication of low oil prices on public transactions in state of Adrar (based on financial control data for the period 2012 and 2016)

ط.د. بن يبا محمد

طالب دكتوراه، جامعة أحمد دراية أدرار

عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي

جامعة أدرار

med.benyaba@univ-adrar.dz

ط.د. رزوقي يوسف¹

طالب دكتوراه، جامعة أحمد دراية أدرار

عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي

جامعة أدرار

raz.youssef@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول للنشر: 2019/10/08

تاريخ الاستقبال: 2019/07/14

الملخص:

هدفت هاته الورقة البحثية إلى استعراض الأثر الاقتصادي لانخفاض سعر النفط الدولي على الدول المصدرة له مع الإشارة لحالة الجزائر وأزمة 2014 وتداعيتها على البرامج الحكومية، ولبلوغ هذا الهدف تم التركيز على الصفقات العمومية لكونها وسيلة تجسيد هاته البرامج على أرض الواقع، ولقد تم الأخذ بولاية أدرار كإطار مكاني للدراسة وكان الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالاستعانة بالأساليب الاحصائية من خلال اختبار التجانس لكولموغروف-سميرنوف في برنامج SPSS لمحاولة الكشف عن التغير في اتجاه الصفقات العمومية ما بين الفترتين قبل وبعد أزمة 2014، ولقد اسفر البحث على أهم نتيجتين مفادهما ان حجم الصفقات العمومية (عددها) قد تأثر بالتغير في أسعار النفط، وأن (مبالغ) الصفقات العمومية المبرمة والمقبولة بولاية أدرار خلال الفترة المدروسة لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط وذلك لعدة أسباب أهمها دعم الحكومة وبقائها على مستوى عالي من الانفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، أزمة، الصفقات العمومية

التصنيف JEL: H83، C16

Abstract :

This paper aims to review the economic impact of the decline in the international oil price on the exporting countries with reference to the situation of Algeria and the crisis of 2014 and its impact on government programs, and to achieve this goal has been focused on public transactions as a means of materializing these programs on the ground, and the state of Adrar as a framework The study relied on the descriptive and analytical method by using statistical methods through the homogeneity test of Kolmogrov-Smirnov in the SPSS program to try to detect the change in the direction of public transactions between the two periods before and after the 2014 crisis. The research resulted in the most important results that the

¹ مرسل المقال: رزوقي يوسف

volume of public transactions (number) has been affected by the change in oil prices and that (value) of public transactions concluded and accepted in the state of Adrar during the study period were not affected by the decline in oil prices, for several reasons, most important of the support of the government and stay at a high level of government spending

Key words: Oil prices, crisis, Public transaction

JEL Classification: H83, C16

مقدمة

أظهرت دراسات اقتصادية كثيرة قد تناولت مسار تطور الاقتصاد الجزائري وبينت أن العوامل الخارجية كانت المحدد الأساسي في كل التغيرات التي حدثت من قبل على الاقتصاد الجزائري ومساره، وقد سبق للجزائر وأن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانخفاض الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية التي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فظهرت نتائجها على كل مؤشرات الاقتصادية بداية من عجز في الميزانية العامة للدولة، وصولاً إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم.

تعتبر النفقات العامة أداة الدولة التي تستخدمها في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية على مستوى المرافق في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب في تلبية الحاجات العامة للأفراد.

وبما أن الصفقات العمومية هي الوسيلة والأداة ذات البعد الاستراتيجي التي من خلالها تجسد الدولة برامجها ومخططاتها التنموية، وأن ارتباط تشكيل الخطط والبرامج بالهيكل الاقتصادي الذي يتأثر بالعوامل الخارجية كتقلبات الأسعار النفطية كما هو الحال بالنسبة للجزائر فمن المنطقي أن تتأثر اتجاهات الصفقات العمومية كذلك باعتبارها جزءاً من تطبيق هاته البرامج وهاته المخططات.

أولاً: إشكالية البحث: مما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

ما هو أثر انخفاض أسعار النفط على الصفقات العمومية بولاية أدرار؟

ثانياً: فرضية البحث: لمعالجة الموضوع والاحاطة بجوانبه استوجب وضع الفرضية الأساسية التالية:

- تتأثر الصفقات العمومية المبرمة والمقبولة في ولاية أدرار بانخفاض أسعار النفط.

ثالثاً: أهداف البحث: هدف هذا البحث إلى تبيان الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط الدولية على الاقتصاديات المصدرة له (اقتصاد ريعي) ثم محاولة الكشف عن أثر انخفاض أسعار النفط على الصفقات العمومية باعتبارها أهم وسيلة لانعكاس البرامج التي خطط لها مسبقاً والتي تتأثر بتقلبات السعر التي تمس أهم مصدر عائد وتمويل للميزانية في الجزائر وهو النفط.

رابعاً: هيكلية البحث: لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية في المحور الأول تمت الإشارة إلى الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له باعتبار الجزائر تعتمد على تمويل ميزانيتها بعائدات النفط، أما المحور الثاني فقد تم استعراض أثر الأزمة النفطية الأخيرة لانخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنه على حجم الصفقات العمومية بولاية أدرار، في حين أن المحور الثالث فقد تم تخصيصه إلى تحليل مبالغ الصفقات العمومية

المبرمة والمقبولة بولاية أدرار وذلك بالاستعانة بالاختبار الاحصائي للوقوف على الفرق بين الفترة التي تسبق الازمة والتي بعدها ومحاولة ابراز أسباب الفرق بين الفترتين المذكورتين.

خامسا: حدود الدراسة: شملت الدراسة على فحص سنتين قبل الازمة لسنة 2014، وفحص سنتين بعد الازمة، وبالتالي فسوف يكون مجال الدراسة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، وقد كانت البيانات المعالجة في الدراسة تم الحصول عليها من مصالح الرقابة المالية بولاية أدرار.

1. الاثار الاقتصادية لأزمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له:

قبل البحث في الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الأزمات السعرية في انتاج النفط، وباعتبار الجزائر من الدول النامية يمكن ابراز أهم الاثار الاقتصادية لأزمات انخفاض أسعار النفط على الدول النامية خاصة فيما يتعلق بجانب تصديره أو من عدمه.

1-1 مفهوم السعر النفطي:

السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معينين وبذلك فإن سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنه بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معينين (سطحي، 2019، صفحة 841) وعادة ما يسعر برميل النفط الخام بالدولار الأمريكي الحاوي (42 غالون) * معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال (100 د/ب)، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة نتيجة سوق النفط الدولية التي تتسم بعدم الاستقرار (الحمداني، 2019، صفحة 63)

1-2 مفهوم الازمات السعرية في انتاج النفط:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انخيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية (داود، 2001، صفحة 108) من ناحية أخرى، تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط من خلال جملة من الإجراءات والسياسات قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو تشريعية، التي من خلالها قد تساهم في تعميق الأزمة ومن ثم الزيادة من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد أو قد تساهم هذه السياسات في معالجة للأزمة ومن ثم حصر آثارها في مجال ضيق يمكن التحكم فيه

1-3 أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة له:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي: (نبيلة، 2017، صفحة 265)

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

* الغالون: وحدة قياس السوائل، ويساوي الغالون 4.5 لتر.

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية، وإنما الذي تغير هو (الإنفاق الاستثماري والائتماني**).

1- 4 أزمة 2014 لانخفاض أسعار النفط (أسبابها وتداعياتها):

انحدرت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014، ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع العام 2016 بنسبة تجاوزت 72% (OPEC, 2016)

أ- أسبابها

يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب التي كانت وراء حدوث الأزمة الحالية لانخفاض أسعار النفط وهي كالآتي (برغيث، دون تاريخ نشر، صفحة 3):

- ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، واجتمعت باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة: كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في اختيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي 3/2 ناتجها المحلي الإجمالي وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ب- تداعياتها

لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في مالىتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات*" واستخدمت هاته الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها (عثمان، 2017، صفحة 305):

** الإنفاق الاستثماري والائتماني: ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 مقارنة بـ 2014 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 45.47%.
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، حيث ان تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار.
- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015، أي انخفاض بـ 33% على مدى 12 شهرا.
- عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014.
- انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.
- وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلاً لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

2. الصفقات العمومية وتأثير أزمة انخفاض أسعار النفط عليها بولاية أدرار

2-1 مفاهيم أساسية حول الصفقات العمومية

أ- تعريف الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات العمومية نوع من التصرفات القانونية التي تصدرها الإدارة في إطار أداء الوظيفة الإدارية وتحقيق الخدمة العمومية وتسيير المرافق العمومية وهي من حيث التأصيل القانوني عبارة عن عقد إداري إلا أن هذا الأخير يتخذ طبيعة وشكل محدد يجعله مختلف في العديد من جوانبه عن العقود الخاصة التي تقتضي توافق الإرادتين على إحداث آثار قانونية فضلاً عن ذلك احتواء الصفقات العمومية على بعض الجوانب الفنية وتعلق إنجاز مشاريعها على تقنيات وخبرات معينة.. (جميلة، 2013، صفحة 03)

كما يمكن تعريف الصفقة العمومية على أنها "هي العقد أو الاتفاق الذي يبرمه شخص معنوي عام قصد تسيير مرفق عام وفقاً لأساليب القانون يتضمنه شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص (بعلي، 2005، صفحة 10)"

كما عرفها المشرع الجزائري في القانون المتعلق بتنظيم الصفقات في المادة 2 منه على أنها "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال والولائم والخدمات والدراسات (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 05)"

* صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاؤه في سنة 2000، كآلية تثبيت وضبط وتعديل للميزانية العامة للدولة، حيث يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد بـ 37 دولار للبرميل.

ب- مجال تطبيق الصفقات العمومية

يتضح من خلال المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي تتضمن تعريف الصفقات العمومية أنه يقصد بالمصلحة المتعاقدة هي الجهة التي تكون أحد أطراف التعاقد المتمثلة في الدولة، الولاية، البلدية أو أحد المؤسسات العمومية (بلكعيات، دون سنة نشر، صفحة 05).

كما جاء في نص المادة 03 من نفس المرسوم "تبرم الصفقات العمومية قبل أي شروع في تنفيذ الخدمات (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 05)"

وفي المادة 06 من نفس المرسوم "لا تطبق أحكام هذا الباب إلا على الصفقات العمومية محل نفقات (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 05):

- الدولة
 - الجماعات الإقليمية
 - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري
 - المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة، كلياً أو جزئياً، بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية وتدعى في صلب النص "المصلحة المتعاقدة".
- تضيف المادة 09 من نفس المرسوم "لا تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لأحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في هذا الباب، ومع ذلك يتعين عليها إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصياتها على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات، والعمل على اعتمادها من طرف هيئاتها الاجتماعية (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 06)"

كما نصت المادة 11 من المرسوم نفسه على "كل هيئة غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية ولأحكام هذا المرسوم، مهما كان وضعها القانوني تستعمل أموال عمومية بأي شكل كان، ملزمة بإعداد إجراءات إبرام الصفقات على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتمادها من طرف هيئتها المؤهلة (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 06)"

استثناء بعض العقود: جاء في نص المادة 07 من المرسوم السابق بعض استثناءات العقود التي لا تخضع لأحكام القانون المنظم للصفقات العمومية وجاء مضمون المادة لبيان العقود المعنية وفق الآتي (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 06):

- العقود المبرمة من طرف الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فيما بينها.
- المبرمة مع المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري.
- المتعلقة بالإشراف المنتدب على المشاريع.
- المتعلقة باقتناء أو تأجير أراض أو عقارات.
- المبرمة مع بنك الجزائر.
- المبرمة بموجب إجراءات المنظمات أو الهيئات الدولية أو بموجب الاتفاقات الدولية، عندما يكون ذلك مطلوباً.
- المتعلقة بخدمات الصلح والتحكيم.

• المبرمة مع محامين بالنسبة لخدمات المساعدة والتمثيل.

2- تأثير انخفاض أسعار النفط على الصفقات العمومية

إن اعتماد الجزائر على عوائد الربح النفطي يجعل اقتصادها تابع بشكل مباشر للتغيرات السعرية التي تطرأ على أسعار النفط، واعتمادها في اعدادها لميزانياتها على أساس سعر مرجعي للنفط في الفترة اللحظية وباعتبار الصفقات العمومية الأداة التي من خلالها يتم تنفيذ الميزانيات وتمويل الأنشطة الأساسية للدولة فهي بالتالي تتأثر بالتغيرات السعرية للنفط، إذن ومن هذا المنطلق يمكن التعرف على تأثير حجم الصفقات العمومية بالتغيرات السعرية من الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016 بمجال زمني يشمل سنتين قبل أزمة 2014 وستين بعدها، ويمكن عرض المعطيات التي تخص هاته الجزئية وفق الجدول الآتي:

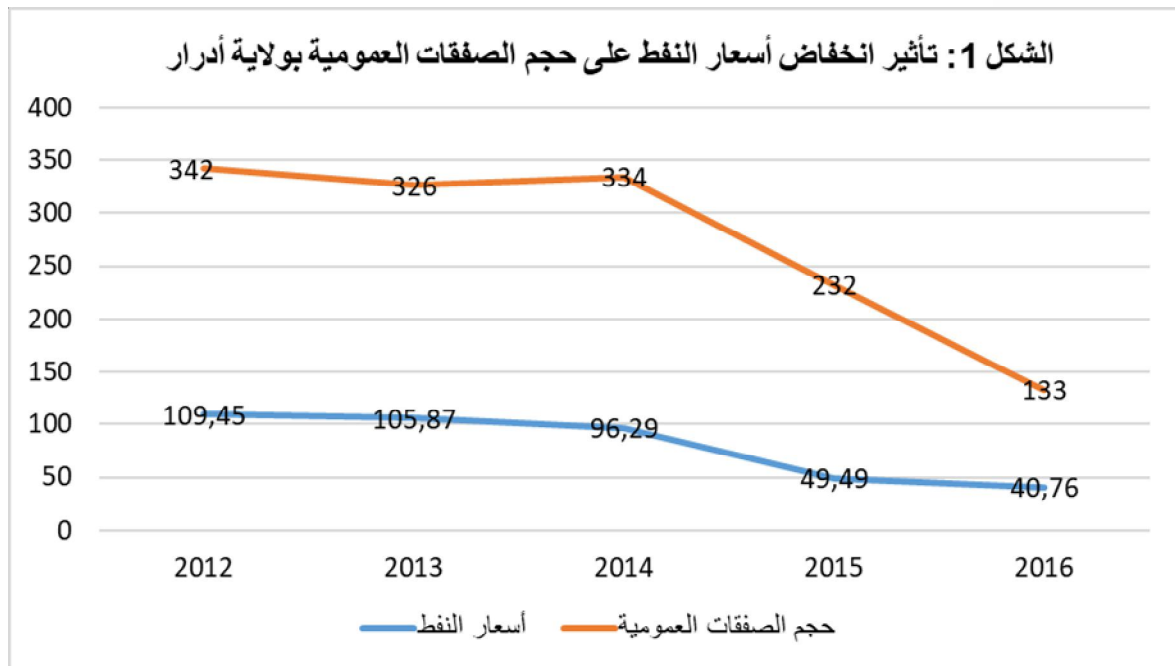
الجدول (1): أثر أسعار النفط على حجم الصفقات المقبولة بولاية أدرار

البيان \ السنة	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (بالدولار)	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76
حجم الصفقات العمومية المقبولة	342	326	334	232	133

المصدر 1: www.opec.org, OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016,

المصدر 2: مصالح المراقبة المالية بأدرار

1. التمثيل البياني:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال تحليل المعطيات وعرضها وفق المنحى البياني السابق، يلاحظ أن حجم الصفقات العمومية التي تم قبولها في الخمس سنوات السابقة، ترتبط بشدة تبعا لأسعار النفط، إذ يلاحظ من خلال المنحى البياني لمتغيرات حجم الصفقات العمومية يتناسب بشكل طردي مع المستوى العام لأسعار النفط خلال السنة، بحيث تم إبرام 352 صفقة سنة 2012 مقابل سعر نفطي في حدود 109 دولار للبرميل، أما سنة 2013 فقد شهدت مستوى عام للأسعار في حدود 105 دولار للبرميل وهو ما انعكس على حجم الصفقات العمومية لتتناقص بنسبة 7% مقارنة بسعر وحجم سنة 2012، بحيث شهدت 326 صفقة مبرمة خلال سنة 2013.

ظهور الازمة النفطية لانخفاض الأسعار سنة 2014، تفترض هاته السنة أن تشهد تناقص في حجم الصفقات العمومية، إلا أن الملاحظ هو ارتفاع لحجم هاته الأخيرة ليصل إلى 334 وهذا يعود إلى "بقاء الحكومة على حجم النشاط الاقتصادي بنفس وتيرة السنة السابقة مدعوما أساسا بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى مرتفع (بنك الجزائر، 2013، صفحة 35)" وكذلك سياسة تشجيع الاستثمار المحلي وحماية الإنتاج الوطني حسب ما جاء في قانون مالية 2014 كإجراء لتجنب تداعيات الازمة النفطية.

بعد استمرار تراجع أسعار النفط بشكل متسارع خلال السنوات التي تلت الازمة وتراجع إيرادات الجزائر من عائدات النفط، ظهرت ملامح الوضع الحرج الذي يمر بالاقتصاد الجزائري، فلجأت الدولة إلى عملية ترشيد النفقات، أي بمعنى البقاء على النفقات الأساسية التي تضمن السير الحسن للوضع العام، والتدخل في التجارة الخارجية كإجراء لتحديد بنود الاستيراد وذلك لتخفيض العجز في الميزان التجاري، إذن فانعكاس هاته الإجراءات على الصفقات العمومية تظهر في تناقصها تقريبا بنسبة 43% مقارنة بسنة 2014 لتصل إلى 232 صفقة مبرمة خلال سنة 2015.

مع استمرار تهاوي أسعار النفط ليصل إلى حدود 40 دولار للبرميل، وهو سعر منخفض جدا، لا يخدم المصالح الجزائرية، ومع تواصل تفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الدخل خارج المحروقات، لم تجد الحكومة الجزائرية حل بديل تكتيكي ولحظي، إلا أن تستمر في الخفض من الانفاق الحكومي والبقاء على مشاريع البنية التحتية الأساسية لسير المرفق العام، وهو ما يعكسه انخفاض حجم الصفقات العمومية بشكل شديد يصل إلى نسبة 74% مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 133 صفقة فقط، مبرمة خلال سنة 2016.

3- تحليل سلسلة مبالغ الصفقات العمومية قبل انخفاض أسعار النفط وبعدها بولاية أدرار

بعد دراسة ارتباط حجم الصفقات العمومية بأسعار النفط قبل وبعد الازمة وإن كان قد تم الملاحظة سابقا من خلال منحى تطور حجم الصفقات العمومية خلال سنوات الدراسة، الذي يبين تناسبها مع التغير في أسعار النفط، لا تكفي لإبراز نتائج الدراسة بحكم أن الحجم لا يعكس بالضرورة مبلغ الصفقة فقد يتوافر في مبلغ صفقة واحدة ما يجمع مبالغ صفتين أو أكثر، هذا يدعو إلى ضرورة اللجوء إلى اختبار احصائي في وجود بيانات حول مبالغ الصفقات المبرمة خلال كل سنة، للمقارنة بين فترتين مختلفتين (قبل، وبعد الازمة) ليتم في الأخير الحصول على معرفة شاملة بالنسبة لتأثير انخفاض أسعار النفط على الصفقات العمومية

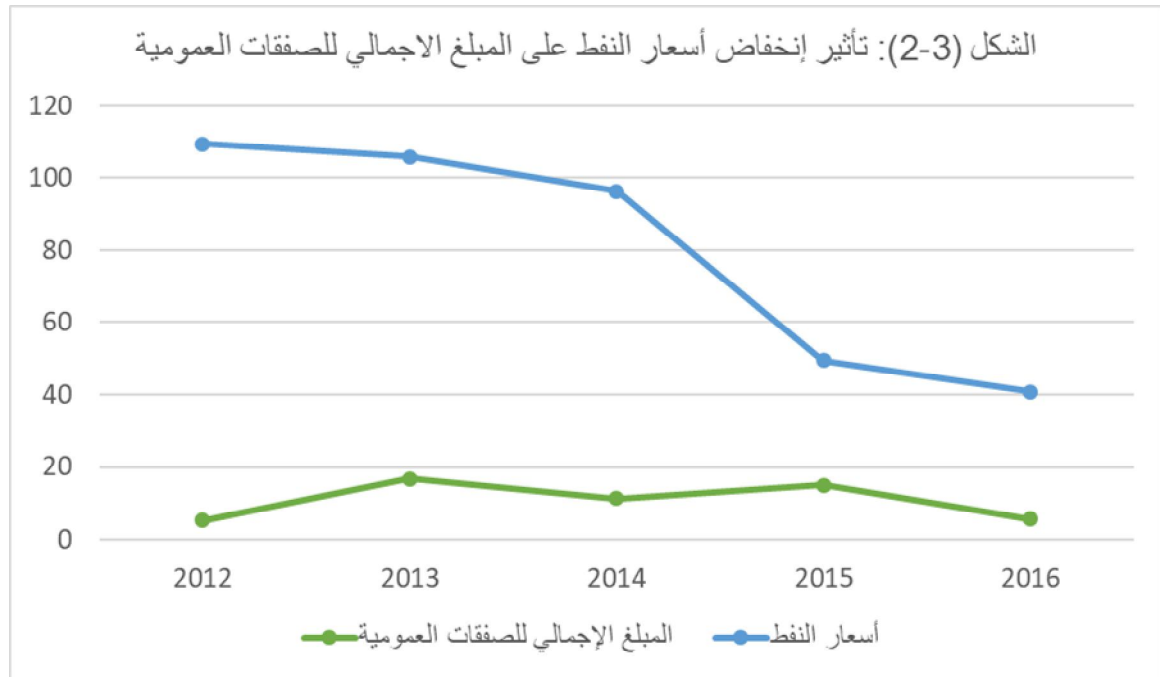
تمت الاستعانة بالاختبارات الاحصائية في محاولة الوقوف على وجود اختلاف بين فترتي التي تسبق الازمة النفطية والفترة التي بعدها، فيما يخص المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة خلال سنوات الدراسة والمتعلقة أساسا بولاية أدرار، وذلك بأخذ عيّنتين مختلفتين من نفس المجتمع، العينة الأولى متمثلة في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية لسنتي 2012 و2013 أي قبل الازمة وسنتي 2015 و2016 أي بعد الازمة، والجدول أدناه يوضح مجموع المبالغ الكلية للصفقات العمومية المبرمة والمقبولة خلال السنة المعنية.

الجدول (2): مبالغ الصفقات العمومية المبرمة والمقبولة

البيان \ السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المجموع الكلي لمبالغ الصفقات العمومية (بتقريب 0.01 مليار)	5.21	16.76	11.35	15.05	5.65
معدل نمو الصفقات العمومية	-	% 222.31	% -32.28	% 32.60	% -62.46
أسعار النفط (بالدولار)	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المراقب المالي

التمثيل البياني:



من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه

لقد تم الاستعانة باختبار كولموغوروف-سميرنوف، (Kolmogorov-Smirnov) (اختبار التوزيع الطبيعي) وهو اختبار إحصائي يقارن توزيع المجتمع الإحصائي من خلال عينتين مستقلتين مأخوذتين من هذا المجتمع ويمكن استخدامه لمقارنة أي توزيع نظري مع التوزيع المشاهد، ويحدث في بعض قوانين القياسات البليومتري وفي الرياضيات والحقول الأخرى.

إذن ومن خلال فحص وتحليل المعطيات التي تخص المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية بولاية أدرار خلال الخمس السنوات محل الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية للتغير في المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
المبالغ	5	10809531709,80 00	5283031748,06553	5219598580,00	16769171074,00
الفترة	5	1,6000	,547720	1,00	2,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه الاحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغيرات التي تمثل المبالغ الاجمالية للصفقات المقبولة خلال كل سنة ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، حيث تم تقسيم المجال الزمني إلى فترتين، الفترة الأولى شملت سنتي (2012-2013) والتي تمثل المجموعة الأولى وهي تتعلق بفترة قبل حدوث أزمة انخفاض أسعار النفط، أما الفترة الثانية التي تشمل (2014 إلى غاية 2016) التي تمثل المجموعة الثانية وهي تتعلق بالفترة بعد حدوث الازمة النفطية لانخفاض سعر النفط، ولمعرفة هل هناك تأثير على المتغير Montant والذي يمثل المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة خلال كل سنوات محل الدراسة، سيتم مقارنة بين الفترتين باستخدام اختبار عينتين لكولموغروف-سميرنوف والجدول التالي يمثل نتائج الخاص به:

الجدول (4): نتائج اختبار التجانس لـ Kolmogorov-Smirnov لسلسلة مبالغ الصفقات العمومية

Two-Sample Kolmogorov-Smirnov Test Test Statistics^a

	Montant
Most Extreme Absolute Differences	,5000
Positive	,5000
Negative	,5000-
Kolmogorov-Smirnov Z	,5480
Asymp. Sig. (2-tailed)	,9250

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ان الاختبار الاحصائي **Kolmogorov-Smirnov** سجل قيمة 0.548، ويمثل مستوى المعنوية للاختبار من الجهتين 0.925، إذن ومقارنتها مع مستوى المعنوية الاسمية 0.05 فهي قيمة أكبر منها، مما يدل على ان الفترتين متجانستين، أي أن أزمة انخفاض أسعار النفط لم تؤثر في المتغير الذي يمثل المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية.

من خلال ما تم عرضه يظهر جليا أن الحكومة الجزائرية وفي ظل انخفاض أسعار النفط الذي كان يمثل الحصة الأكبر من عائدات الدولة الجزائرية، يجعل من الحكومة أنها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية بعد التراجع الحاد في عوائدها النفطية، مثل إلغاء الكثير من المصاريف التي لم تعد قادرة على تمويلها، وينعكس ذلك في صورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مثل التسقيف والتجميد لبعض العمليات وبالتالي وفي حالة استمرار تهوي أسعار النفط فإن السلطات الجزائرية مطالبة بالإسراع في بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات وإلى توجيه البعدين الاجتماعي والاقتصادي نحو ترشيد النفقات، ومحاربة الفساد المالي بما يسمح بمواصلة السير الحسن للسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية

رغم الإجراءات والتدابير التي لجأت إليها الحكومة كحل للحد من تداعيات الازمة النفطية خاصة في مجال الصفقات لم تجد صورتها بالتحديد في ولاية أدرار، أي أن مجموع المبالغ الموجه للصفقات العمومية المقارنة بين فترتي قبل وبعد الازمة لم تتغير على مستوى الولاية محل الدراسة، بحيث يمكن ملاحظة الفرق على المدى البعيد ووفقا للمتغيرات التي سوف تطرأ على الاقتصاد جراء التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات الازمة النفطية.

خاتمة

إن العلاقة الارتباط بين انخفاض أسعار النفط والصفقات العمومية يمكن ان تظهر في شكلها الغير مباشر، وذلك من خلال إعداد ميزانيات الدولة وفق لمتغيرات العائد النفطي، وتنفيذ هاته الميزانيات بالاعتماد على إيرام الصفقات العمومية، وبالتالي التغير في العائد النفطي بسبب التغير في السعر يعكس التغير في الميزانيات المعدة والتي تنعكس مجددا على حجم ومبالغ الصفقات العمومية. إذن من خلال هاته العلاقة حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي بحثت في تأثيرات انهيار أسعار النفط على الصفقات العمومية المبرمة والمقبولة بولاية أدرار وذلك بالاعتماد على معطيات الرقابة المالية باعتباره محطة رئيسية في مجال تنفيذ هاته الصفقات.

اختبار صحة الفرضية الاساسية: من خلال ما تم عرضه في البحث يمكن اختبار صحة الفرضية التي تم ذكرها في بداية البحث كالآتي:

- تأثرت الصفقات العمومية المبرمة والمقبولة في ولاية أدرار بالانهيار في أسعار النفط، إلى أن هذا التأثير لم يكن بمستوى شديد لان الحكومة أبقت على نفس مستوى من الانفاق الحكومي المدعم لتفادي تداعيات الازمة.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه من المعطيات والتحليل، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- اقتصاد الجزائر كان ولازال يعاني دائما من التبعية لقطاع المحروقات، ما يجعله يتأثر وبشدة للصدمات النفطية الخارجية، وهذا ما تبرزه الازمة النفطية التي تعرض لها في منتصف عام 2014.
- التغير الاستراتيجي لسلوك اهم الفاعلين في السوق البترولية، إضافة إلى عوامل أخرى كتراجع الطلب العالمي، يشكلان أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الازمة النفطية الحالية.
- مواجهة الانخفاض في المداخل النفطية، لجأت الدولة في تمويل العجز في الميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، بحيث يشهد هذا الأخير انخفاض وتأكل في رصيده منذ بروز معالم وتداعيات الازمة النفطية.

- أثر انخفاض سعر النفط على حجم الصفقات المبرمة والمقبولة على مستوى ولاية أدرار بحيث تشكل علاقة طردية بين السعر وحجم الصفقات، باستثناء سنة 2014 ويعود ذلك إلى الإجراءات التشجيعية التي تبنتها الدولة في الاستثمارات، للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات.
- على اختلاف حجم الصفقات العمومية المبرمة خلال السنوات الخمس محل الدراسة والمتعلقة بولاية أدرار، كانت المبالغ الاجمالية لها لا تتناسب وانخفاض سعر النفط وذلك سني 2013 و2015 يعود ذلك إلى قوة الانفاق العمومي والقروض الموجه لإنعاش الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات من خلال جملة من التدابير اتخذت في هذا الإطار.
- توصل الاختبار الاحصائي في الدراسة أن المبالغ الاجمالية للصفقات العمومية المبرمة في ولاية أدرار خلال السنوات التي تسبق الازمة والتي بعدها، عن عدم وجود اختلاف بالنسبة لمبالغ الصفقات بحيث يمكن أن يلاحظ الفرق على المدى البعيد والمجال الزمني للدراسة لم يكن كافي لإبراز الاختلاف بين السنوات.
- التوصيات والمقترحات:** إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وبالتالي على جميع المؤشرات الاقتصادية والموازنات العامة، وانعكاساتها بدورها على الصفقات العمومية يمكن في هذا الإطار اقتراح التوصيات الآتية:
- الاستعداد لمواجهة التذبذب في انخفاض أسعار النفط، خاصة وفي عدم وضوح الرؤية حول استمرار انخفاض الأسعار على المدى الطويل، وذلك بإقامة استراتيجيات وبرامج تقنية واقتصادية تخص الصناعة خارج المحروقات.
- العمل على التكتل مع الدول الأخرى المنتجة للبترول للحد من انخفاض أسعار النفط، وذلك من خلال قرارات تضبط من خلال منظمة الأوبك السوق البترولي، وتعود بالفائدة على هاته الدول، تسمح بإعادة الأسعار إلى الارتفاع مجددا.
- الاهتمام بتنمية الموارد خارج قطاع المحروقات، خصوصا أن البترول من الطاقات غير المتجددة، والاتجاه نحو الطاقة البديلة والمتجددة في الطاقات المتجددة.
- الاهتمام بالتوجه الفلاحي، خاصة وأن الجزائر تحتوي على مناخ فلاحى ممتاز، يسمح ببنائة قاعدة فلاحية جيدة، وزيادة مداخل الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- إقامة ندوات واجتماعات عمومية بغرض تحسيس المجتمع وبعث فيه روح الاتجاه نحو تكوين المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة، بهدف تنويع الصناعات ومصادر الدخل.
- أفاق الدراسة:** تبقى هاته الدراسة ماهي إلا محاولة لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح المواضيع التي من خلال هذا البحث أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديدة بالدراسة والاهتمام يذكر منها:
- التدابير الحكومية لسد عجز الموازنة في ظل انخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الصفقات العمومية.
- دراسة قياسية لأثر الازمة النفطية لانخفاض السعر على مؤشرات التنمية الاقتصادية

قائمة المراجع والمصادر:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، (مارس، 2016). مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. (50).
2. عرقوب نبيلة. (2017). أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي (العدد 05) جامعة محمد بوقرة- بومرداس، الجزائر
3. قوتال ابتسام، خلف عثمان. (2017). تداعيات انهيار أسعار النفط على صناديق الثروة السيادية للاقتصاديات النفطية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية (العدد 06) جامعة الجزائر 03، الجزائر.
4. سطحي، جابر (2019)، تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، (العدد 01)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
5. سعد نوري الحمداي (2019)، أثر انخفاض أسعار النفط على كفاءة المصارف الإسلامية في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 20)، جامعة بغداد، العراق.
6. سعد داود. (2001). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03.
7. حميدة جميلة. (2013). مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، كلية الحقوق، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر. تم الاسترداد من [url:/univ-medea.dz](http://univ-medea.dz)
8. مراد بلكعبيات. (2013). مجال تطبيق الصفقات العمومية في التشريع الجزائري. الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، كلية الحقوق، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر. تم الاسترداد من [url:/univ-medea.dz](http://univ-medea.dz)
9. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013
10. OPEC, A. S. (2016). *Annual Statistical Bulletin*. Récupéré sur www.opec.org